أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

The impact of oil price volatility on economic development in Algeria

عبدالرزاق مدوري
جامعة وهران 02، محمد بن أحمد، الجزائر
madouri1986@hotmail.fr

بلقاسم زايري
جامعة وهران 02، محمد بن أحمد، الجزائر
zairi_belkacem@yahoo.fr

Received:24 Oct 2017 **Accepted: 15 Nov 2017** **Published: 31 Dec 2017**

ملخص:

تعتبر نقمة الموارد الطبيعية أحد القضايا الأساسية التي حظيت باهتمام الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في الوقت الراهن، حيث قمنا بدراسة هذه الظاهرة بالتطرق إلى أربع نقط رئيسية: النقطة الأولى تناولنا فيها مختلف الاتجاهات النظرية التي تشرح خصوصيات نقمة الموارد، النقطة الثانية وضحنا فيها آثار الظاهرة على الاقتصاد الكلي والسياسي للبلدان المنتجة للموارد، النقطة الثالثة ذكرنا فيها أبرز القنوات التي تساعد على احتواء الظاهرة، النقطة الرابعة درسنا فيها أثر تقلب أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الناتج المحلي الخام، النفقات العامة، معدلات البطالة، سعر الصرف الفعلي الحقيقي)باستخدام اختبار التكامل المتزامن ونماذج متجه تصحيح الخطأ لتحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية. وفي الأخير، توصلنا بأن لتقلب أسعار البترول أثر عكسي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبذلك الجزائر تعاني من نقمة الموارد.

الكلمات المفتاحية: نقمة الموارد الطبيعية، المرض الاقتصادي الهولندي، دورية السياسة المالية، الدولة الريعية، اختبار التكامل المتزامن، نماذج متجه تصحيح الخطأ، التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL: O16، Q43

Abstract:

The natural resource curse is one of the main issues that has attracted the attention of economic and political researchers at the moment, We studied this phenomenon by addressing to four main points: The first point dealt with the various theoretical trends that explain the specifics of the resource curse, The second point, in which we explained the effects of the phenomenon on the macroeconomic and political economy of resource-producing countries, The third point mentioned the most prominent channels that help to contain the phenomenon, In the fourth point we studied the effect of oil price volatility on some variables of macroeconomics (Gross domestic product, Public Spending, unemployment rates,Real effective exchange rate)by using the co-integration test and the vector error correction models to analyze the variance decomposition and the impulse response functions. Finally, we conclude that the volatility of oil prices has an adverse effect on the economic development in Algeria, and that Algeria is suffering from a resource curse.

Key words: The natural resource curse, Dutch disease, Rentier State, co-integration test, vector error correction models, economic development.

Jel codes : O16, Q43

تمهيد :

توجد الآن اختلافات شاسعة في مستويات التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة منها في العالم، فالمفارقة تقول بأن البلدان التي تحوز على أحجام قليلة من الموارد؛ هي التي تتفوق اقتصاديا على نظيرتها الغنية بالموارد،فقد تواترت الأسباب والتفسيرات كثيرا بشأن تفاوت حظوظ التنمية للبلدان إلى الحدَ الذي أسال الكثير من الحبَر في الأوساط الاقتصادية والسياسية؛عندما اعتبرت كأحد أبرز مسببات الفشل والإخفاق

الاقتصادي فيالبلدان النامية بسبب عجزها عن تغيير أنماط تجارتها التي تهيمن عليها السلع الأساسية، والأمثلة كثيرة عن ذلك لاسيما بالنسبة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا وبلدان الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت،تبقى الاستثناءات واردة كنجاحات محققة (النرويج وإندونيسيا اللتان تعتمدان على تصدير البترول وبوتسوانا الغنية بالألماس). وعلى الرغم من التدفق الهائل **للدولارات النفطية** الذي استفادت به الكثير من البلدان النامية لبعض الوقتفي شكل عائدات صافية إلاَ أنها لم تستطع تحويلها إلى قاعدة اقتصادية وبشرية قوية، بيد أنَها لا تملك إطارا قانوني وتنظيمي سليم. وفي هذا الإطار، قد استخدمالاقتصاديون مصطلح نقمة الموارد الطبيعية لتوصيف مثل هذه الحلقات.

وباعتبار أن التنمية الاقتصادية في الجزائر، تعزَى بالدرجة الأولى إلى إمدادات الموارد الطبيعية من النفط والغاز، فسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن بعض التساؤلات حول مدى إمكانية إصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض العلَة الهولنديةالتي ترافقها عدة مضاعفات خطيرة، وهل هذه الثروات نقمة على الاقتصاد الوطني، بحيث تحدَ من فرص نموه واستثماراته أم العكس؟ ولماذا الوفرة الكثيفة للموارد البترولية وارتفاع أسعارها لم تؤديا إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قوية؟ الأمرالذي يقودناللتساؤل حول الطرق والكيفيات التي استخدمت فيإدارة وتسيير الإيرادات النفطية للبلد.

1. مقاربة نقمة الموارد الطبيعية

تقدم النَظرية الاقتصادية والتجارب الميدانية لنا منظورا مفيدا لتحليل ظاهرة وفرة الموارد التي أدت إلى إخفاق التنمية وخنق النمو في الكثير من البلدان المصدرة للموارد.أولا، أن التنظير الكلاسيكي (د.ريكاردو) في تفسيره لظواهر التبادل الدولي خلال القرن **19**،قد دأب على ترويج فكرة **التفوق النسبي في النفقات**، إذ اعتبرها ذلك الحافز الذي يدعو إلى **التجارة**، وبافتراضه ثبات **غلة الحجم** ووجود تكنولوجيا نمطية زيادة على بقاء عوامل الإنتاج داخل الوطن، كلَها فروض ساهمت في تحديد طبيعة السلع الداخلة في التجارة الدولية-التي تمثلت أساسا في كل من: المواد الأولية المطلوبة في الصناعات، المنتجات الزراعية، وهي سلع أطلق عليها آنذاك تسمية "**سلعة ريكاردو**"[1].

وعزز هذا الاتجاه روَاد المدرسة الكلاسيكية الجديدة (**هيكشر وأولين**) بتقديمهم تفسيرا قيَما مفاده أن اختلاف معطيات الموارد (الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج)تدفع كل دولة إلى أن تستثمر في القطاع الذي يتميز بوفرة كثيفة في الموارد وفقا لما تمليه مقتضيات التقسيم الدولي للعمل،لهذا أصبح ينظر إلى **المزايا النسبية الطبيعية** على أنَها من محددات **التخصص والإنتاج والتصدير** في الكثير من البلدان.فنظرية **هبات عوامل الإنتاج** بقيت لسنوات عدة كإطار نظري للتنمية الاقتصادية2.ثانيا، قد كشفا **بريبش وسنجر**(1950م)-بعد الحرب العالمية الثانية-بأن التخصص الشديد في إنتاج السلع الأولية هو من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في انخفاض التنمية وبطء النمو في بلدان الجنوب، وبذلك تلقي هذه النظرة بظلالها على الاستراتيجيات التنموية القائمة على استخراج الموارد[3].وفي أواخر الخمسينات، ظهر مصطلح **النمو البائس أو المفقر ImmiserizingGrowth** الذي يشرح التأثير العكسي للتوسع الاقتصادي (المعبَر عنه بمنحنى إمكانية الإنتاج) على التجارة الدولية، فتدهور شروط التبادل التجاري يلحق عدة أضرار بالبلدان النامية، لأن الأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينتج عن النمو في أوقات الطفرة،يغلب عليه الخسارة المتنامية في الدخل الحقيقي عند انخفاض أسعار الصادرات[4]. ويرى **هاري جونسون** أن ظاهرة النمو المفقر تسبب تراجعا رهيبا في مستوى الرفاهية الاجتماعية -إلى مستوى أقل من المستوى السابق للنمو-، بحيث يمكن أن تنشأ هذه الظاهرة في حالة وجود بلد صغير دون الحاجة لأي سلطة احتكارية في التجارة، إذا حصل تقدم تقني في الصناعة –التنافسية- المحمية بالتعريفات الجمركية أو إذا كان هناك عامل إنتاجي يستخدم بكثافة في هذه الصناعة. وهكذا، فإن ظاهرة النمو المفقر من حيث المبدأ، تظهر كلما تحدث انحرافات في النَظام الاقتصادي[5]،هذا التحليل يمكن إسقاطه على واقع البلدان المصدرة للموارد.

وكان لاكتشاف **مستودعات الغاز الطبيعي Discovering large naturalgasdeposits** بأحجام كبيرة في بحر الشمال في الستينات من القرن العشرين، أثر ملموس في زيادة ثروة هولندا. وعلى غير ما كان متوقعا، كان لهذه الاتجاهات الإيجابية انعكاسات سلبية على قطاعات أساسية في اقتصاد البلد، فتحسن سعر صرف العملة الوطنية قد جعل الصادرات غير النفطية **non-oil exports** أكثر تكلفة، وأقل قدرة على المنافسة.ومن ثم أضحت هذه المتلازمة **This syndrome** في العديد من البلدان، تعرف باسم المرض الهولندي **Dutch disease.** وعلى الرغم من أن هذا المرض يظهر في العادة مع اكتشاف الموارد الطبيعية، فإنَه يمكن أن يحدث من أي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية[6]. وفي نواح أخرى، نجد محاولة علماء الاجتماع في تفسير هذه الظاهرة لما اعتبروا " **أن الثراء السريع يؤدي إلى الكسل easy riches lead to sloth**"[7].كذلك،توصل **Gregory** في السبعينات أن لانتعاش صادرات الموارد الطبيعية جزاءات عكسية تتمثل في التراجع النسبي للقطاعات الاقتصادية، وذلك استنادا إلى التغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الأسترالي -عقب توسع قطاعه المنجمي-، أين قدم قريقوري نموذجا مبسطا درس فيه تأثير الأسعار النسبية على كل من عرض الصادرات والطلب على الواردات[8].

ومع نهاية **القرن العشرين** سطعت في الساحة الاقتصادية الدولية مجددا نفس الظاهرة ولكن بمعطيات مغايرة، **فنمور شرق آسيا(تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية)**قد شبَت عن الطوق كونها حققت قفزات اقتصادية سريعة في ميدان **التصنيع التحويلي-مقارنة بروسيا-**؛مما أهلها بأن تكون دولا رائدة في **التنمية الاقتصادية** رغم افتقارها **للموارد الطبيعية والمعدنية[9].** ومنذ التسعينات، أصبح موضوع وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي يتصدر عناوين المؤلفات والبحوث المنشورة في مختلف المجلات الاقتصادية الدولية، ولكن ما أثار دهشة واستغراب الخبراء أن أداء **اقتصاديات الريع** أعتبر هزيلا مقارنة مع ما تحوزه عليه من ثروات طبيعية ومعدنية، الأمر الذي أدى إلى طرح العديد من التساؤلات والاستفسارات حيال ذلك.وفي هذا الشأن، قد كشف **J.D.Sachs** و**A.M.Warner** سنة 1995م "بأن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى نمو أقل سرعة من الاقتصاديات التي تشهد شحا في الموارد الطبيعية، فالاقتصاديات التي صادراتها تعرف نسبا عالية من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام لعام 1971 (سنة الأساس) ستكون معدلات نموها منخفضة في الفترات اللاحقة: 1971-1981، وبالتالي عملا على تقديم نموذج نظري بسيط يخص النمو الداخلي الذي يمكن أن يساعد على تفسير العلاقة السلبية المرصودة"[10].

وفي نفس السياق، سلطا **J.D.Sachs** و**A.M.Warner** سنة 1997م الضوء على نقطتين أساسيتين في النموذج، النقطة الأولى مفادها أن اقتصاديات الموارد الطبيعية ستنمو بشكل بطيء، وأما النقطة الثانية فتنص على أن طفرة الموارد المؤقتة يمكن أن تؤدي إلى مسار خاص في نمو الناتج المحلي الخام GDP.وأفادت الدراسة ذاتها، بأن الارتباط السلبي **Thenegativeassociation** بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي في العقود الأخيرة، قد شكل لغزا مفاهيميا مهما، فالوفرة لم تجتذب الرخاء وعجزت عن إحلال الواردات والنهوض بالصادرات. وفي هذه الحالة، تفضل العديد من البلدان الغنية بالموارد استخدام عائدات النفط الضخمة في تمويل استثمارات متنوعة لإحداث دفعة قوية "**Big Push**" في التنمية الصناعية، هذا ما دعا إليه الفنزويليون لما أطلقوا شعار: "**زرع بذور عائدات النفط في الاقتصاد**"[11].وتتمة لذلك، توصل **ThrovaldurGylfason** سنة 2001م بأن معظم البلدان والمناطق التي تتوفر على كميات هائلة من الموارد الطبيعية: كالنفط والمعادن وغيرها من الموارد، غالبا ما تحقق معدَلات نمو اقتصادية أقل، وتكون نتائجها الإنمائية أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر من الموارد. على سبيل المثال نيجيريا، فعلى الرغم ممَا تملَكه من ثروات نفطية إلاَ أن ناتجها المحلي الخام بالنسبة للفرد، ليس بأحسن حال مما كان عليه غداة الاستقلال -سنة 1962م- [12]. وفي دراسة لـــ **(Ross,2001)**خلص بأن البلدان التي تتلقى ريوعا كبيرة من جراء بيع النفط، فإنَها تميل وأن تكون أقل اتكالا على الضرائب المتأتية من القطاعات التبادلية(الصناعات التحويلية، والزراعة)، هذه الوجهة تساند أكثر فرضية نقمة الموارد في الاقتصاد[13].

وفي تقرير **للبنك الدولي الصادر سنة 2006م**، توصل بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد سجلت باستمرار معدلات ادخار سالبة للفترة الممتدة من 1970 إلى 2003م، وتعكس هذه النتائج ذلك الاعتماد الكبير على عائدات النفط وحتى طريقة تخصيص تلك الموارد باستثناء الأردن والمغرب وتونس التي حظيت بانتظام بمعدلات ادخار حقيقي موجبة.كذلك،شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي -بنفس النسق-معدلات ادخار حقيقي موجبة اقتربت من 30% من الدخل الوطني الخام.وبالتالي البلدان التي كان ينبغي أن تحرز تنمية اقتصادية قوية،قد حققت معدلات ادخار حقيقي سالبة مقارنة بنظيرتها في البلدان التي يقل نصيبها من هذه الموارد، هذا التناقض أثار الكثير من الاستفسارات حولنقمة الموارد، ليخلص البنك الدولي في الأخير، بأن معدلات الادخار الحقيقي تتأثر كثيرا بسيناريوهات تقلب أسعار النفط في المناطق المصدرة للموارد.[14]

إجمالا، قد اجتهدت المقاربات النَظرية السابقة في تقديم شروحا طغى عليها الطابع الاقتصادي في تفسير **مفارقة الوفرة أو نقمة الموارد**، ليتم بعدها توسيع نطاق هذه الظاهرة لتشمل **عوامل سياسية أو بما يسمى بالمرض السياسي الهولندي**، كون وفرة الموارد تؤثر سلبا على البيئة السياسية نظرا لسيطرة النخبة الحاكمة على قطاع الموارد[15]**.**لهذا الأمر، فإنكيفية تأثير الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية يفسرها أكثر **الاقتصاد السياسي** بمقتضى مقاربات نظرية وثيقة قوامها؛ **المقاربة الاجتماعية Societal approach** التي تدلل على أن وفرة الموارد وإيراداتها تساعد على تعزيز نفوذ جهات فاعلة غير حكومية التي سلوكياتها بالمرَة تتجه نحو إعاقة سياسات النَمو بدلا من دعمها[16].

2. تحليل آثار مفارقة وفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد الكلي والسياسي

1.2 الآثار الاقتصادية لمفارقة وفرة الموارد الطبيعية

1.1.2المرض الاقتصادي الهولندي

ومن الاقتصاديين الأوائل الذين عملوا على تفسير المرض الاقتصادي الهولندي، نجد الاقتصادي الشهير **كوردن** الذي قدم عملا رائدا سنة 1984م تحت عنوان"، **Boomingsector and dutchdiseaseeconomics : survey and consolidation**، عندماافترض بأن هناك ثلاث قطاعات أساسية في الاقتصاد وهي؛ القطاع المنتعش أو المزدهر: **Boomingsector**B والقطاع المتأخر**LLaggingsector**؛وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري: **Nnon tradablesector**،كما افترض الكاتبأن مخرجات كل قطاعيحددها عامل إنتاجي خاص، يتمثل في العمل **Labour**، وهو العامل الوحيد الذي يحظى بإمكانية التنقل بين جميع القطاعات. ومن ثمة، يدرس هذا النموذج **الآثار الاقتصادية** لتوسع **القطاع المنتعش** في استغلال الموارد الطبيعية–المتاحة-، أين حددها في أثرين مهمين وهما[17]**:**

- **أثر الإنفاق spendingeffect:** يتجسد أثر النفقات بسبب تدفق مداخيل إضافية لانتعاش القطاع **B**، فإنفاق جزء من هذه المداخيل يكون بصفة مباشرة من طرف مالكي عوامل الإنتاج أو بطريقة غير مباشرة من طرف الحكومة بعد تحصيل الضرائب. فشروط مرونة الدخل بالنسبة للطلب في القطاع **N** هي موجبة، مما يجعل أسعار السلع غير التبادلية مرتفعة بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل التجاري. فهذا **التحسن الحقيقي** يترجم بانزلاق منحنى الطلب من D_0 **إلى** D_1 الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الموارد من القطاع **B** و**L** نحو القطاع **(N أنظر إلى الشكل رقم 01).**
- **أثر حركة الموارد Resource movement effect:** تؤدي الطفرة في القطاع المنتعش **B** إلى ارتفاع الناتج الحدَي للعمل. ومع ثبات مستوى الأجر في قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري، سيرتفع الطلب على العمل في القطاع **B**، مما يسمح بانتقال عنصر العمل وخروجه من القطاعين **L** و **N**. وحسب **Corden** أن هذا الأثر يفضي إلى وقوع حركتين:

أ. حركة العمالة من القطاع **L** نحو القطاع **B** تؤدي إلى انخفاض ناتج القطاع المتأخر: **L**، حيث تسمى هذه الظاهرة بالأثر المباشر لانحلال التصنيع **direct de–industrialisation.** وفي هذه الحالة، سوق القطاع **N** لا يعتبر من مسببات هذا الأثر، الشيء الذي لم يستدعي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

ب. هناك أيضا حركة للعمالة من القطاع **N** إلى القطاع **B** في ظل ثبات سعر الصرف الحقيقي. فأثر حركة الموارد يؤدي إلى انتقال منحى العرض من S_0 إلى (S_1 انخفاض إنتاج السلع غير التبادلية)، وبالتالي ظهور طلب إضافي D_2 في القطاع **N**.

الشكل رقم 01: نموذج كوردن

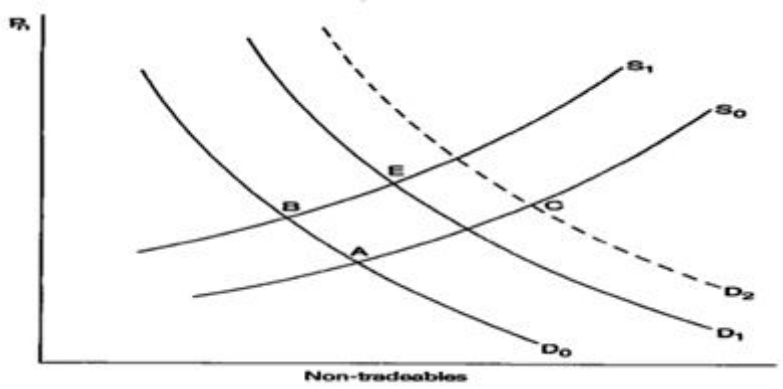

Source: Corden,M., "Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation",Oxford Economic PapersNew Series , Vol 36 , Nov.1984 ,P 361.

وتعدَ تأثيرات المرض الهولندي المحتمل من أصعب المسائل بالنسبة للحكومات التي تتلقى تدفقات متزايدة من العملة الأجنبية بفعل انتعاش الموارد-كونها تشكل فرصا غير متوقعة-، ذلك أن هذه التدفقات لابد أن تزيد من الطلب على السلع خارج التبادل التجاري مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لسلع التبادل التجاري، فسعر صرف حقيقي مرتفع سيبعث بالقلق إلى صناع السياسات، الأمر الذي ينقص من قدرات البلد على جذب الاستثمارات إلى القطاعات التبادلية، ويقلل من مكاسب التجارة الدولية.وعلاوة على ذلك،يمكن للمرض الاقتصادي الهولندي أن يمارس ضغطا على الحكومات لكسب ثقة الجمهور بزيادة كتلة الأجور التي لها انعكاسات ضارة بهياكل الاقتصاد الكلي؛ فهي تميل نحو زيادة تكلفة اليَد العاملة على حساب ربحية القطاعات التبادلية برفع الأسعار والإضرار بالقدرة التنافسية للصناعات التحويلية بسبب التحسن المستمر لسعر الصرف الحقيقي، هذا الوضع يفضي إلى زيادة حجم الاستيراد بالشكل الذي يجعل الأسعار المحلية مدارة أكثر من طرف منافسين أجانب[18]. وبذلك يكون هذا النموذج قد وضَح الآثار السلبية التي تتولد عن انتعاش صادرات المحروقات على باقي قطاعات الاقتصاد[19].وإلى جانب هذه الآثار، فقد تناول**Edwards,S**- سنة 1985م-بالتحليل **الآثار النقدية** للمرض الاقتصادي الهولندي (سواء عند زيادة الطلب أو العرض النقدي إثر وقوع طفرة في صادرات الموارد) التي تؤدي قطعا إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي[20]. وبنظرة تشاؤمية، رجح **أندرو وارنر-** سنة2013م-"أن يستمر المرض الهولندي يصيب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لأنَها لم تحقق سوى نمو ضئيل خارج المحروقات–على غرار بضعة اقتصادات التي حققت نموا غير متصل بقطاع الموارد-"[21]. أيضا، قد ناقشت مقالات أخرى، تأثير **صدمات أسعار النفط** على متغيرات الاقتصاد الكلي (منها: دراسة هاميلتون سنة 1983م، ودراسة مورك سنة 1989م، ودراسة **Lee , Ni and Raati** سنة 1995م**).**

2.1.2 دورية السياسة المالية : أن تعرض الاقتصاد لتقلب أسعار المواردیزيد من صعوبات صنع السياسات الاقتصادية والمالية، بل يغدو من أبرز مواطن ضعفها. وعندما تكونالسياسات المالية مسايرة للاتجاهات الدورية، فإنَها ستكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود، لهذا ينظر إليها عادة كأحد العوامل الضَارة بالرَفاهية في هذه البلدان لأنها: ترفع من معدلات تقلب الاقتصاد الكلي، وإذا لم يكن هناك تعويض تام للسياسات المالية – التوسعية- في الأوقات السراء بسياسات مالية مقيدة، فإنَه قد ينتج عنه أيضا عجز كبير في الأوقات العصيبة، مما

يؤدي إلى الحدَ من استدامة القدرة على تحمّل الدَيون[22].وفي دراسة لـــ **Alfredo Baldini** سنة 2005متوصل من خلال تطرقه للسياسة المالية ودورة الأعمال في فنزويلا -كدراسة حالة- على مدار الفترة الممتدة من 1991م إلى غاية 2003م، بأن دورية السياسة المالية والناتج الاقتصادي هي القاعدة المشتركة بين معظم الاقتصاديات المصدرة للنفط[23]. وفي الأخير، اعتبر كل من**Ali Alichi and RabahArezki–**سنة 2009م- بأن **السياسة المالية** هي قناة رئيسية لانتقال لعنة الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد[24]. ويبقى الاختبار الأساسي للسياسة المالية بالنسبة للبلدان المنتجة للموارد؛ يتمثل في الكيفية التي يتم بها تخصيص الثروة بين الأجيال[25].

2.2 الآثار السياسية والمؤسساتية لمفارقة وفرة الموارد الطبيعية: يدعم **(Paul Collier,2010)** بقوة فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعية من باب الاقتصاد السياسي، بهدف معرفة مسبباتها وكيفية تأثيرها/ وتأثرها بالسياسة، وفي أي اتجاه تسير. وهنا طرح الباحث تساؤلا مهما مفاده: كيف تؤثر أصول تلك الموارد على النظام السياسي؟ وإجابته قادته إلى تقديم نموذج نظري بخصوص ذلك، درس بواسطته العلاقة القائمة بين القيمة الاجتماعية للثروات الوطنية ونوعية النَظام السياسي السائد[26].وفي نفس الاتجاه، وجد كل من **James A. &RagnarTorvik&Thierry Verdier Robinson** سنة2006م،بأن الحوافز السياسية التي تفرزها هبات الموارد هي مفتاح رئيسي في فهم وإدراك ما إذا كانت هذه الموارد نقمة أم لا. ولتفسير ذلك، افترضت هذه الورقة ما يلي[27]:

- ✓ أن سلوك السياسيون في بلدان الموارد، ينزع إلى الإفراط في استخراج واستغلال الموارد الباطنية الأولية (النفط والمعادن)، مما يؤدي إلى تسريع عملية نضوب هذه الموارد.
- ✓ أن طفرات الموارد توفر للسياسيين المزيد من الريوع بما يتيح لهم فرصا سانحة بتعزيز نفوذهم وسلطتهم، فيسيئون استخدام مناصبهم بتحويل مسار الريوع لاعتبارات شخصية،
- ✓ أن التأثير العام لطفرات الموارد على الاقتصاد، يعتمد بشكل كبير على نوعية المؤسسات المتواجدة في البلدان، فالمؤسسات عن طريقها تمارس السلطة،

فضلا عن ذلك، تفيد ثلّة من الأبحاث التي تطرقت لمختلف المؤشرات الكلية للبيئة السياسية والمؤسساتية(مثل: سيادة القانون، والفساد، الانفتاح التجاري، مدى عمق القطاع المالي) في مختلف الأقطار بأن البلدان الغنية بالموارد كثيرا ما تتقاعس عن تنفيذ استراتيجيات تنموية مستدامة ويقظة، وهي حقيقة تعبَر عن الكثير من المشاكل بنشوء حكومات غير ديمقراطية نتيجة للبيروقراطية وتمركز السلطة التي تخلق مناخا مواتيا لتفشي سلوكيات البحث عن الريع **RentSeeking** في الاقتصاد[28]؛والتي بدورها تعتبر عاملا رئيسيا في تحديد مستويات وأشكال الفساد في مختلف البلدان من: فساد إداري أو بيروقراطي،فساد كبير، الاستيلاء على الدولة[29].وأيا كان الحال،فإن النواتج المتأتية بسهولة من قطاع الموارد الطبيعية ينتج عنها تحديات حادة في مجال الحوكمة، حيث يمكن أن تسهم في ضعف المؤسسات، وتهيئة مناخ استثماري معاكس[30].

وينطوي مصطلح نقمة الموارد الطبيعية على آثار عديدة، فوفرة الموارد الطبيعية في الكثير من الفترات؛ تؤدي إلى جمود اقتصادي وعدم استقرار سياسي، ومن ثم نجد أنفسنا أمام نماذج لبلدان غنية لكنَها تفقر سنويا. وعلى الرغم من سلبية هذه النتائج إلاَ أن لعنَة الموارد ليست بحتمية[31]، فنتائج هبات الموارد الطبيعية تتوقف على نوعية المؤسسات التي تدير هذه الثروة، إذ يمكن أن تذهب الثروة جفاءا، إذا كانت الدولة المستفيدة تسودها مؤسسات صديقة مهيمنة **grabber friendly institutions**.وفي هذه الحالة، ستكون وفرة الموارد الطبيعية نقمة على الاقتصاد بدلا من أن تكون نعمة خالصة، والعكس صحيح[32]، فهل تتسق نقمة الموارد مع فرضية المؤسسات؟ الجواب هو نعم، فالمؤسسات تبقى كعنصر رئيسي في تحديد النمو المستدام وفي تفسير أسباب اختلاف أوجه الرخاء بين البلدان، هذا ما وضَحه آنفا كل من داني رودريكو آرفيندسوبرامانيان وجيفري د. زاكس وهالي إديسون في مجلة التمويل والتنمية- ليونيو 2003م، العدد2، عندما ركزت وجهة نظرهم ضمنا علىمدى قدرة المؤسسات على خلق حوافز مواتية للسلوك الاقتصادي المطلوب في

التنمية، فهذه الوجهة هي أشد ارتباطا بأفكار نورث دوقلاس التي كانت مؤخرا موضوعا لعدد من دراسات القياس الاقتصادي -التي سجلت أيضا أعمالها أهمية حماية حقوق الملكية وترشيد الإدارة وتحسين التنظيم في تشجيع النمو والتنمية- ،**فـكريستانايجن وآخرون- سنة 2003م-** قد بحثوا عن أي ظرف تتحول فيه الموارد الطبيعية إلى كنز ومتى تكون **نقمة** أو مصدرا للمتاعب. وفي سياق الترتيبات المؤسساتية القادرة على كبح سلوكيات الريع والمظالم، يكون لاستغلال الموارد الطبيعية آثار إيجابية، بينما عندما تتسم المؤسسات(القواعد والمنظمات الرسمية وغير الرسمية) بالضعف، فسيكون لاستغلال الموارد تداعيات سلبية[33]، فنقمة الموارد تنقص من قدرات الدولة وتجعل مسؤوليها غير خاضعين للمساءلة عن نتائج أعمالهم أي تضعهم خارج دائرة المحاسبة بسبب خرقهم للقانون، فضعف المؤسسات وضمور النَمو وفتور الإصلاحات، كلَها نتائج يسفر عنها تفسخ اقتصادي وضياع لفرص التنمية.ففترات الطفرة تعطي صورا زاهية عن تحقيق الثراء دون عناء غير أنَها في الكثير من الأحيان تنتهي بنشوب حروب أهلية وظهور لحركات انفصالية[34].

ونتيجة لأثر النفط على سلوك الحكومات في منطقة الشرق الأوسط، ظهر إطار جديد لتحليل ظاهرة **نقمة الموارد الطبيعية** أطلق عليه **"الدولة الريعية"** التي عرَفها **حسين مهداوي** بأنها تلك الدولة التي تستمد جزءا كبيرا من دخلها من الريوع الخارجية[35]. وقام آخرون، من أمثال **لوتشياني**، بتطويره وتطبيقه على بلدان الخليج العربي.كما اعتبر **تيري لاين كارل** في كتابه مفارقة الوفرة بأن الدولة الريعية تقف كحاجز أمام التغيير الاقتصادي والتَحول الديمقراطي، فمداخيل النفط تتجه في جلَ الحالات نحو تأجيل الإصلاحات الضرورية في الاقتصاد أو/ نحو تأجيج المقاومة ضد الإصلاحات[36].

ختاما،لم يسع سوى بوتسوانا في إفريقيا من عدم التعرض لنقمة الموارد، وأحد العوامل التي ساهمت في ذلك، هو حصولها على درجات عالية في التنظيم والإدارة وفي نوعية مؤسساتها العامة مما ساعد على زيادة قدرتها على التنويع والإصلاح، أين وضعت منظمة الشفافية الدولية هذا البلد في المرتبة الخامسة والثلاثين بين البلدان أقل فسادا-من بين 176 بلد- في عام 2016م. وتشير دلائل تاريخية، من أن بوتسوانا مباشرة بعد الاستقلال، قد عملت على إقامة ديمقراطية فاعلة مما مكَنها من أن تكون أسرع البلدان نموا في العالم، وذلك عكس بلدان أخرى – من نفس الشاكلة- التي لم ترث من الاستعمار الأوروبي سوى مؤسسات استخراجية للنهب والاستيلاء على الموارد[37].

3. قنوات احتواء نقمة الموارد الطبيعية

كيف يمكن للبلدان النامية أن توظف ثراءها من الموارد الطبيعية في دفع النَمو والحدَ من الفقر أو أن تضمن استخدام حصائل صادراتها من النفط والغاز وغيرها من السلع الأساسية بصورة فعالة؟ هناك عدة خيارات مستنيرة للحدَ من آثار نقمة الموارد الطبيعية، إذ يتعين على صناع السياسات -في بلدان الموارد- الحرص على تنفيذها لتفادي التجارب الماضية،ومن بين أكثر الحلول فاعلية في هذا المجال، هو خلق مؤسسات مالية وميزانيات متخصصة لضبط الإنفاق.وبخلاف هذا الخيار، تطرح خيارات أخرى تهدف إلى تحسين أداء الحكومات على صعيد السياسات والمؤسسات عن طريق ترسيخ الحوكمة(بمعنى دعم الشفافية وحسن التصرف في الموارد)والتنويع الاقتصادي، وأيضا بواسطة حماية سعر الصرف. وثمة خيار أكثر جاذبية، وهو يتمثل في استخدام مدخرات الموارد الطبيعية في التنمية البشرية (الاستثمار في الصحة والتعليم).

1.3 خلق مؤسسات مالية وميزانيات متخصصة : ومن الشروط المسبقة للكفاءة إيجاد مؤسسات مالية متخصصة لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية، بما يكفل عزل الإنفاق والاقتصاد عن تقلبات عائدات الموارد من خلال فك ارتباط النفقات الحكومية عن الدخل المؤقت، وتشمل هذه المؤسسات كل من: صناديق النفط **oil funds**(صناديق الاستقرار والادخار)، القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية(**FRL**)**fiscal rules and fiscal responsibility legislation**(القواعد العددية والقواعد الإجرائية)، الميزانيات التي تعتمد بأسعار نفط أكثر تحفظا[38]. وتدعم هذه التدابيرنظم المالية

العامة والموازنة وتيسر القرارات الخاصة بالميزانية في مجال إدارة العوائد المالية الإضافية التي تنجبها الصدمات الإيجابية لأسعار النفط. ومن المهم تعزيز قدرات الحكومات على استيعاب مقادير أكبر من الريع، بتحسين السياسات وقواعد إنفاذها وجعلها أكثر مواتاة للنمو لتفادي **قضية المرض الهولندي** التي تفضي إلى التحيَز ضد القطاعات التبادلية.

2.3الحوكمة والتنويع الاقتصادي :كثيرا ما توجه الانتقادات لطريقة إدارة ريوع الموارد الطبيعية باعتبار أنَها لم تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مهمة في العديد من البلدان النامية، وهناك أدلة على أن هذه الريوع في الغالب لم تدار بطريقة حكيمة بسبب استشراء الفساد وتراخي الحكومات وضعف تنافسية القطاعات التبادلية لسوء البنية الأساسية وقلَة العمالة الماهرة المتواجدة في هذه البلدان التي تحابي نظما إنتاجية تفتقر إلى التنويع والدَراية الفنَية، ومن السَبل والسياسات التي طرحتها بقوة إحدى أدبيات البنك الدولي–سنة 2007م- بخصوص أحسن الخيارات المختارة في مجال إدارة العائدات النفطية، ما يلي[39]:

✓ **تشجيع التنويع:** وتؤدي سياسات تشجيع التنويع بعيدا عن قطاع الموارد باتجاه قطاع السلع القابلة للتبادل إلى زيادة قدرات الاقتصاد على التكيَف مع الصدمات، وذلك بمحاكاة **نظم حوافز الإنتاج** المطبقة في البلدان المتقدمة ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي هذه النَظم تنزع إلى البحث عن أنشطة التصدير لإرساء أساس التنمية المستدامة.

✓ **ترسيخ الحوكمة**: يعزز من إمكانات البلدان المصدرة للموارد الطبيعية للاستفادة من مزايا الريع، فمراقبة تدفقات الموارد وإخضاعها لمساءلة المؤسسات، قد تسمح باستبدال سلوكيات البحث عن الريع بسلوكيات ذكية بشأن الإنتاج والاستثمار.فالبلدان التي يكون فيها التنظيم والإدارة جيَدين، يرجح أن تحدث إستراتيجيتها القائمة على عائدات الموارد تأثيرا قويا على التنمية. وهكذا، تستحث حكوماتها على إدارة الاقتصاد الكلي على نحو أفضل.

3.3 حماية سعر الصرف : للحفاظ على مركز مناسب للسياسة النقدية، يستطيع **البنك المركزي** على الأقل في المدى القصير، أن يقلل من ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي بمراكمة احتياطي من الصرف الأجنبي من خلال تبني سياسة **التدخل والتعقيم** التي تقضي بشراء العملة الأجنبية وبعدها استخدام عمليات السوق المفتوحة لامتصاص السيولة الزائدة في سوق النقد ببيع سندات البنك المركزي أو الحكومة، كما أن وضع قيود على السياسة المالية لا يقل شأنا عن ذلك بالحدَ من الائتمان المحلي الصافي المقدم للحكومة[40]. وتجد دراسة **Sid Ahmed. A**- سنة 1991م- كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدراسات عن الريع وسعر الصرف ومعدلات التضخم بأن تعقيم عائدات الموارد، يجنب الاقتصاد ما يعرف بتوسع الكتلة النقدية أو ما يطلق عليه بـــ **monétisation des flux de devisesla .**[41]

4.3 الاستثمار في المورد البشري : لقد طرحت عدَة تفسيرات وآراء مسهبة من أجل فهم الأسباب الدفينة لنقمة الموارد الطبيعية في البلدان النامية، ويذهب أحد هذه الآراء إلى أن قطاع الموارد الطبيعية يخنق الاستثمار في رأس المال البشري عند انخفاض حجم الإنفاق على التعليم[42]، فالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية تجدَها دوما تستثمر أقل في التعليم والصحة التي هي في مسيس الحاجة إلى تقوية قدراتها الفنَية والإدارية، فوفرة الموارد تصرف الحكومات عن السياسات الصحيحة وتحدَ من آفاق النَمو وتقلص قاعدة رأس المال البشري بصورة شديدة،والواقع أن بلدانا كثيرة - لاسيما منها المنتجة للموارد الطبيعية- تجد نفسها في شراك دائرة مفرغة، حيث يقيد تدني قاعدة رأس المال البشري النمو الاقتصادي؛ الذي بدوره يحدَ من حجم المخصصات المالية الموجهة لتحسين مستويات التعليم والصحة. وبذلك،يعتبرالاستثمار في المورد البشري عاملا مساعدا على التنمية وكذا وسيلة فعَالة للحدَ من عدم المساواة والفقر. فعندما تستثمر البلدان الغنية بالموارد الطبيعية-النَاضبة- في التعليم والصحة، فسيكون لها فرصا أوفر لتوليد مكاسب أكبر على المستوى الكلي منها؛ تعديل عملية توزيع الدخل نحو الأحسن وتسهيل الحراك الاقتصادي والاجتماعي بنحو أفضل. وفي هذا الشأن،كتب **إيريك أ. هانوشيك -سنة 2005م-** يقول أن: " المجتمع الذي يضمَ قوَة عاملة أكثر تعلما، يمكنه أن يتوقع نمو اقتصاديا أسرع"[43].وفي سياق متصل، توصل كل من **إيمانويل بالداشي، وبنديكتكليمنتس وآخرون،**

سنة 2005م:بأن لتحسين رأس المال البشري تأثير صحي علىالمؤشرات الاجتماعيةوالنمو الاقتصادي، إذ يمكن أن يعزز الإنفاق على التعليم والصحة رأس المال البشري في البلدان الفقيرة شريطة أن تكون الحكومات خاضعة للمساءلة، فلا شك أن رأس المال البشري الذي يتشكل من وضع صحي جيد، ومستويات عالية من التحصيل التعليمي هو دعامة أساسية لاستدامة نمو الإنتاجية. فزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الخام في نفقات التعليم، تؤدي إلى زيادة النمو السنوي بـــ1.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الخام، التي توازي خفضا تراكميا في نسبة تفشي الفقر بنسبة 17%.وبالمثل، فإن زيادة الإنفاق على الصحة بمقدار نقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الخام، تنصرف إلى زيادة قدرها نصف نقطة مئوية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، أي بما يعادل خفضا تراكميا في نسبة انتشار الفقر بـــ12%.[44]

في نهاية المطاف، هذا النوع من الاستثمارات يزيد من الحوافز الإنتاجية بالنسبة للصناعات التحويلية، فعلى سبيل المثال: إندونيسيا كبلد مصدر للنفط قد تمكَن من تطوير اقتصاده وبلوغ مصاف البلدان الصناعية بفضل اعتماده على ريع الموارد في خلق أصول جديدة مثل: التعليم والصحة.ولا بأس أن نأخذ بنماذج أخر لبلدان تفتقر إلى الموارد الطبيعية ولكنَها تولي اهتماما كبيرا للمورد البشري مثل: الهند، التي تعدَ نموذجا يحتذى بها في التعليم والصحة. وبهذا الصدد، اعتبر **كين بينجوو وآخرون–سنة 2005م-**، بأن المؤسسات التعليمية في هذا البلد هي تنموية، بيد أن مخرجاتها تمثلت في العلماء والمهندسين والمدراء الذي أسهموا في إقلاع قطاع تكنولوجيا المعلومات، فالهند نجحت في أن تزود جيلا من أبنائها بالمهارات المطلوبة لحفز الإنتاجية ودعم ديناميكيات التنمية وخفض أعباء المرض والوفيات.[45]

4.تشخيص قياسي لتأثير تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

1.4 توصيف المعطيات : سنقوم في مقالتنا هذه بتحليل استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر لتقلبات سعر البترول -في الأسواق العالمية-، والتي نذكرها كالتالي: الناتج المحلي الخام GDP، والنفقات العامة GOVEXP، ومعدلات البطالة UNEMP، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي REER، وسعر البترول OP. وتعتمد دراستنا الميدانية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل: صندوق النقد الدولي IFS، البنك الدول WDI، منظمة OPEC، إضافة إلى بيانات مستقاة من السجلات الالكترونية للديوان الوطني للإحصاء ONS، وبنك الجزائر. كما أن هذه المتغيرات تأخذ على شكل سلاسل زمنية سنوية ابتداء من سنة 1980م إلى غاية 2015م (أنظر إلى الملحق رقم 01).

2.4 خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية : من أجل دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في الدراسة، سنستعين باختبارات الكشف عن الجذور الوحدوية المتمثلة في: اختبار الجذور الوحدوية العليا AugmentedDickey-Fuller ADF، واختبار الجذور الوحدوية لـــ Philips- Perron PP، واختبار الجذور الوحدوية لـــ (kpss) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin، وقد بينت نتائج الاختبارات-بعد تحديد عدد التأخيرات بناء على أصغر قيمة يمكن أنيأخذها المعاملان Akcaike و Schwarz - أن كل من السلاسل الزمنية التالية لـــ: الناتج المحلي الخام GDP، والنفقات العامة GOVEXP، ومعدلات البطالة UNEMP، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي REER، وسعر البترول OP غير مستقرة في المستوى عند المعنوية 05%(أي تحتوي على جذر وحدوي كون: |t المحسوبة| < |t الجدولية|- المذكورة في جداول ماك كينون- والاحتمالات الحرجة*prob أكبر من 0.05 بالنسبة للاختبارين ADF وPP، وبالنسبة لاختبار KPSS فإن إحصائية LM أكبر من القيم الجدولية الحرجة)، ومستقرة عند الفروق الأولى أو التفاضل الأول $I_{(01)}$، كما توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم01:نتائج اختبارADF

القرار	التفاضل الأول			المستوى			المتغيرات
	Prob*	t-ADF Intercept	القيم الحرجةعند 05%	Prob*	t-ADF Intercept	القيم الحرجةعند 05%	
$I_{(01)}$	0.0007	-4.628678	-2.951125	0.9016	-0.381448	-2.948404	GDP
$I_{(01)}$	0.0002	-5.099065	-2.951125	0.7984	-0.828440	-2.948404	GOVEXP
$I_{(01)}$	0.0032	-4.084429	-2.951125	0.7075	-1.093273	-2.948404	UNEMP
$I_{(01)}$	0.0161	-3.478051	-2.951125	0.4181	-1.707920	-2.948404	REER
$I_{(01)}$	0.0016	-4.333113	-2.951125	0.6278	-1.280055	-2.948404	OP

الجدول رقم02:نتائج اختبارpp

القرار	**التفاضل الأول**			**المستوى**			**المتغيرات**
	Prob*	t-PP Intercept	**القيم الحرجةعند05%**	Prob*	t-PP Intercept	**القيم الحرجةعند05%**	
$I_{(01)}$	0.0006	-4.724936	-2.951125	0.8844	-0.475095	-2.948404	GDP
$I_{(01)}$	0.0001	-5.212348	-2.951125	0.7285	-1.038519	-2.948404	GOVEXP
$I_{(01)}$	0.0038	-4.015935	-2.951125	0.6141	-1.309792	-2.948404	UNEMP
$I_{(01)}$	0.0204	-3.347037	-2.951125	0.6945	-1.125850	-2.948404	REER
$I_{(01)}$	0.0016	-4.335035	-2.951125	0.6014	-1.336788	-2.948404	OP

الجدول رقم03: نتائج اختبارkpss

القرار	**التفاضل الأول**		**المستوى**		**المتغيرات**
	t-kpss Trend and intercept	**القيم الحرجةعند05%**	t-kpss Trend and intercept	**القيم الحرجةعند05%**	
$I_{(01)}$	0.106146	0.146000	0.169501	0.146000	GDP
$I_{(01)}$	0.091901	0.146000	0.147292	0.146000	GOVEXP
$I_{(01)}$	0.098229	0.146000	0.169185	0.146000	UNEMP
$I_{(01)}$	0.092774	0.146000	0.156220	0.146000	REER
$I_{(01)}$	0.113838	0.146000	0.185579	0.146000	OP

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامجEviews9.0

3.4 نتائج اختبار التكامل المتزامن :ولما كانت المتغيرات المستعملة في الدراسة (سعر البترول، الناتج المحلي الخام، النفقات العامة، معدلات البطالة، سعر الصرف الفعلي الحقيقي) متكاملة من نفس الدرجة وفقا لنتائج اختبارات الجذور الوحدوية، فإنَه هناك إمكانية لوجود علاقات تكامل متزامن فيما بينها -على المدى الطويل-. وتظهر نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن(نأخذ بعين الاعتبار الفرضية التي تنص على وجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه في علاقة التكامل المتزامـــن (CE) في الجدول التالي:

الجدول رقم04:نتائج اختبار التكامن المتزامن لجوهانسن

Sample (adjusted): 1984 2015
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DGDP DGOVEXP DREER DUNEMP DOP
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.768418	94.97526	69.81889	0.0002
At most 1 *	0.547084	48.16500	47.85613	0.0467
At most 2	0.365636	22.81942	29.79707	0.2551
At most 3	0.200963	8.255199	15.49471	0.4385
At most 4	0.033067	1.076046	3.841466	0.2996

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات

***الاختبار الأول:** $H_0 : r = 0$ ، $H_1 : r > 0$

94.97526= وهي λ_{trace} القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (69.81889)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية عند عتبة 05%، إذن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، وبذلك نمرَ إلى الاختبار الثاني.

***الاختبار الثاني:** $H_0 : r = 1$ ، $H_1 : r > 1$

48.16500= وهي أكبر λ_{trace} يمة الحرجة عند مستوى 0.05 (47.85613)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية عند عتبة 05%، إذن رتبة المصفوفة لا تساوي الواحد،وبذلك نمرَ إلى الاختبار الثالث.

***الاختبار الثالث:** $H_0 : r = 2$ ، $H_1 : r > 2$

22.81942= و λ_{trace} من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (29.79707)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية عند عتبة 05%، إذن رتبة المصفوفة تساوي اثنان، هذا يؤكد وجود علاقتي تكامل (02) على الأكثر،وبذلك نتوقف عن إجراء الاختبارات. وبما أن: رتبة المصفوفة غير تامة أي لا تساوي عدد المتغيرات المدروسة، فإنَه يمكن اللجوء إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ من أجل تحليل تأثير حركة سعر البترول على المتغيرات الاقتصادية محلَ الدراسة(DGDP، DGOVEXP،DUNEMP، DREER).

4.4 تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية : لمعرفة مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار البترول، سنقوم بتحليل كل من مكونات التباينvariance decomposition ودوال الاستجابة الدفعية Impluseresponse.

1.4.4تحليل مكونات التباين :يستخدم تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير المستقل نفسه والمتغيرات التابعة الأخرى، وفي ورقتنا البحثية هذه سنحاول معرفة مقدار التغيرات المستقبلية التي تحصل في المتغيرات الاقتصادية تبعا لصدمات أسعار البترول.

الجدول رقم05: تحليل التباين الثنائي بين متغير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى بالاعتماد على نموذج VECM

DOP	DGOVEXP	S.E.	DOP	DGDP	S.E.	الفترات
0.000000	100.0000	5.965788	0.000000	100.0000	16.90863	1
8.252066	91.74793	6.249004	13.00548	86.99452	18.32259	5
15.74899	84.25101	6.545010	25.70831	74.29169	19.95913	10
DOP	**DREER**	**S.E.**	**DOP**	**DUNEMP**	**S.E.**	**الفترات**
0.000000	100.0000	24.05838	0.000000	100.0000	2.710445	1
36.44072	63.55928	47.37658	35.68440	64.31560	4.605049	5
45.70798	54.29202	65.46576	43.36325	56.63675	6.162040	10

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامجEviews9.0

وتظهر نتائج تحليل التباين الثنائي بين سعر البترول والمتغيرات الأخرى بالاعتماد على نموذج **VECM** وفق النحو التالي:

بناء على نتائج تحليل التباين الواردة في الجدول السابق، يتبين بأن سعر البترول هو مفسر رئيسي للتغيرات المستقبلية في المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري- المدروسة-، فتغيرات سعر البترول تفسر ما بين 13% و25.70% من التقلبات المستقبلية للناتج المحلي الخام، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة لارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات وعائدات النفط في النَمو الاقتصادي، كما أنها توضح درجة عدم اليقين التي تواجه صناع السياسات في البلد على المدى الطويل بخاصة في ظلَ تقلب أسعار البترول، لهذا لابد على السلطات أن تسعى جاهدة لتعميق التزاماتها بتحسين أحوال الاقتصاد الوطني عن طريق فك ارتباطه بقطاع المحروقات، فزيادة إنتاجية القطاعات التبادلية(الصناعات التحويلية، والفلاحة) تعدَ كهدف مركزي في تحقيق ذلك. وباختيار أولوية التنويع الاقتصادي، تكون الحكومة قد اضطلعت بمسؤولياتها في بناء البنية الأساسية والمادية والمؤسساتية للنمو الاقتصادي، إلى جانب تشجيع مبادرات القطاع الخاص على أمل النهوض بذلك النوع من النمو واسع القاعدة.وبالمقابل، تفسر أسعار البترول التغيرات التي تحدث في النفقات العامة بنسب متصاعدة، فتقلبات هذا المتغير في المدى القصير ترتبط بصدمة في المتغير نفسه، أين قدرت في السنة الأولى بحوالي 100% وفي السنة الخامسة بـــــ8.25% ثم 15.74% في السنة العاشرة، هذه النتائج تعزز دورية السياسات المالية في الجزائر، ولكي يتم التخلص منها، يتعين على السلطات أن تحسن فاعلية وكفاءة الإنفاق الحكومي بما يكفل لها على المدى المتوسط والطويل خلق قطاعات قوية من شأنها أن تذر دخلا إضافيا خارج المحروقات.كذلك يفسر سعر البترول OP ما بين 35.68% و43.36%من التغيرات المستقبلية لمعدلات البطالة، بينما يفسر حوالي 45.70%من التغيرات المستقبلية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدى الطويل، هذا المؤشر يدل على مدى تأثير الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2.4.4 تحليل دوال الاستجابة الدفعية : في هذه النقطة، سنقوم بدراسة مدى تأثير تقلبات سعر البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية -محلَ الدراسة-عبر تحليل دوال الاستجابة الدفعية لفترة تنبؤ تمتد لعشر سنوات (10)، بحيث يدرس الشكل رقم 02 دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير إزاء وقوع صدمة واحدة- التي تقدر بانحراف معياري واحد- في أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015م.

ونستنتج من الشكل رقم 02 ما يلي:

- ✓ أن استجابة GDP لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة في السنة الأولى والثانية بينما تنعدم في السنة الثالثة، لتصبح سالبة في السنة الرابعة، هذا التأثير الموجب ارتبط بالبرامج الاستثمارية العامة وسياسات التوسع في الإنفاق الحكومي المرافقة لفترات الطفرة لأسعار البترول، وذلك على المدى القصير، أما في المدى الطويل فيلاحظ بأن استجابة الناتج المحلي الخام ستصبح سالبة، حيث تثقل تقلبات أسعار البترول وأوجه عدم اليقين بوطأتها على النمو. وتبيَن النتائج المتوصل إليها بأن الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية يزيد النمو تعقيدا ويغذي أكثر فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر، هذا ما أكدَته لنا تجريبيا عديد الأبحاث منها دراسة **زاكسووارنر سنة 1997م** ودراسة **جيلفسون 2001م**.
- ✓ ومن جهة أخرى، نلاحظ أن لصدمة موجبة في سعر البترول تأثير موجب على النفقات العامة، وقد امتد هذا التأثير على مدى 09 فترات، ويمكن أن نفسر هذا بالارتباط الكبير للنفقات العامة بالإيرادات النفطية -الممثلة أساسا بالجباية البترولية التي تستحوذ على حصة تفوق 60% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، ويتضح ذلك جليا بتفحص الأغلفة المالية التي خصصت لتنفيذ الاستثمارات العامة على مدى الفترات التي شهدت صدمات بترولية موجبة سواء خلال فترة السبعينات (الصدمة الأولى والثانية) أو خلال مطلع الألفية الثالثة (الصدمة الثالثة)، ولكن مع تهاوي أسعار البترول، نجد دوما بأن سلطات البلد تسارع إلى تغيير توجهاتها الاقتصادية والمالية بإقرارها

لسياسات مالية انكماشية -إلى حدَ التقشفية-، وعليه تقلبات النفقات العامة لها علاقة قوية بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يعكس لنا طبيعة السياسة المالية المتبعة في الجزائر التي بخصائصها تكون دَورية، فسياسة الإنفاق الحكومي تكون توسعية أكثر من اللزوم في فترات الرخاء التي سرعان ما تنحسر لما يكون مصدرها الصدمات الموجبة–المؤقتة- لأسعار البترول. عموما، هذا التفسير قد يتوافق إلى حدَ بعيد مع التفسيرات الاقتصادية التي قدَمها **(Alfredo Baldini, 2005)** بخصوص دورية السياسة المالية في البلدان النامية.

- ✓ أن استجابة متغير البطالة هي عكسية تجاه صدمة موجبة في متغير سعر البترول على المدى القصير (بعد الفترة الأولى) والطويل، فحدوث صدمة موجبة في أسعار البترول ستسهم وبنسب متباينة من فترة إلى أخرى في تقليص معدلات البطالة، ويبدو أن الأثر السالب مستمر على طول فترة التنبؤ لاسيما منها الفترة الثالثة ليشهد بعدها هذا الأثر تراجعا طفيفا خلال الفترات المتبقية. وعليه ارتفاع أسعار البترول (خلال فترة الصدمة الموجبة) في المدى القصير وما ترتب عنه من ارتفاع كبير في الإيرادات الحكومية قد سمح للاقتصاد الجزائري بفتح مناصب توظيف جديدة على مستوى قطاعاته، وبذلك نخلص بأن آفاق سياسات التشغيل في الجزائر هي رهينة لتغيرات أسعار البترول على المدى الطويل.
- ✓ وفي الأخير، تأتي قيم استجابة سعر الصرف الفعلي الحقيقي موجبة على طول فترات الاستجابة بخاصة منها الفترة الثالثة، ونفسر ذلك بظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي وفقا لما أطلق عليه كوردن سنة 1984م بأثر الإنفاق "**SpendingEffect**"، فانتعاش الموارد وتحسن معدلات التبادل التجاري هو وضع ينشأ عنه في كل الظروف فائض في الطلب على السلع غير القابلة للمتاجرة دوليا، مما يفضي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري وذلك على النحو الذي يؤول إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وبما أن الجزء الأكبر من النفقات العامة في الجزائر خصص للقطاعات المعنية بالأشغال العمومية والبناء والخدمات (القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري)، فإن تحسن أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وفي **تقرير لصندوق النقد الدولي سنة 2008م (رقم 104/08)** كشف فيه بـــأن زيادة سعر النفط بـــ01%قد أدت إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بـــ0.3% (خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2006م)[46]، هذه النتيجة تتوافق تماما مع نتائج بحثنا، لتؤكد مرة أخرى بأن تقلبات أسعار البترول تشرح نسبا مهمة من تقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي- التي تم تبيَنها مسبقا عند تحليل التباين-. وقصد التقليل من آثار تقلبات أسعار البترول، من جهة، وتحسين خطط الموازنة والإنفاق من جهة أخرى، اعتمدت السلطات الجزائرية سنة 2000م طرائقا جديدة للتحوط كمحاولة حيوية لاحتواء هذه الآثار، بخلق صندوق ضبط للإيرادات حتى يتسنى لها تعقيم فوائضها النقدية وتحييد تبعاتها التضخمية على سعر صرف العملة الوطنية.

الشكل رقم02: التمثيل البياني لدوال الاستجابة الدفعية لصدمة في سعر البترول

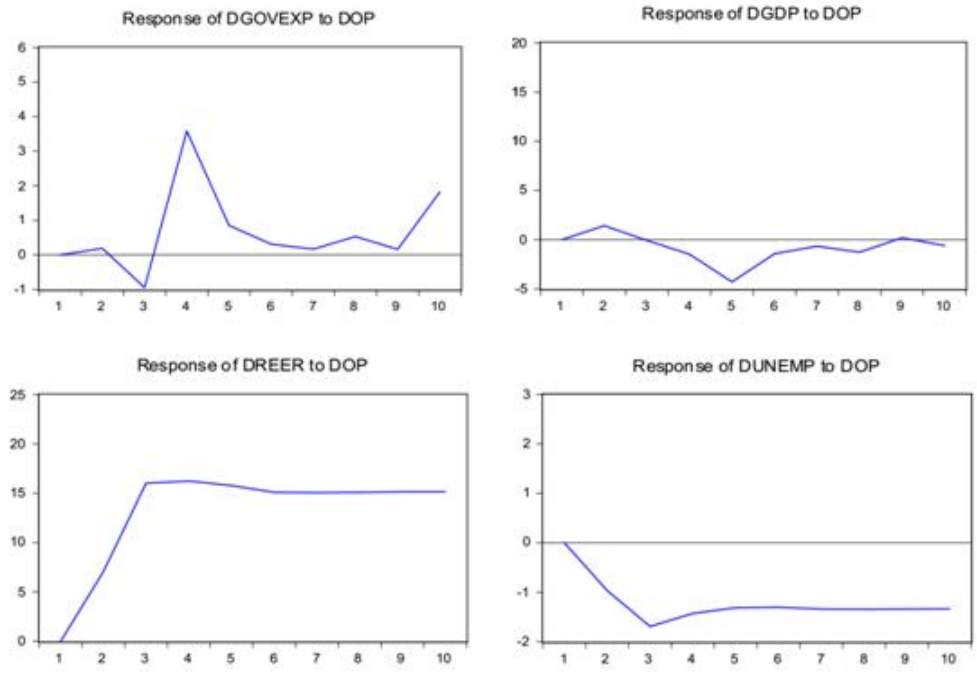

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 9.0

الخلاصة :

تعتبَر مفارقة وفرة الموارد الطبيعية سببا رئيسيا في إخفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر، فهي تعبَر عن مدى عمق العلاقة بين **الدولة والريع واللاتصنيع** عبر عقود من التنمية الاقتصادية. فتسيير الاقتصاد الوطني بعيدا عن الرشادة والبرغماتية يطرح في خصوصه العديد من التساؤلات حول قنوات توزيع الريع التي اقتصرت في العقدين الأخيرين على برامج الاستثمارات العامة (2001-2014م) وبرامج ANSEJ، وكذا المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحققة، "أين تجيب عنها بصفة مباشرة **سلوكيات البحث عن الريع** التيأثرت على نوعية المؤسسات التي بدورها لا تختلف كثيرا عن المؤسسات الموجودة في بقية الدَول النَفطية"[47]، فمؤشر مدركات الفساد، الذي تنشره سنويا منظمة الشفافية الدَولية، يصنف الجزائر ضمن البلدان التي تعاني من استشراء الفساد في قطاعها العام كونها تعنى بتنقيط منخفض وبترتيب ليس بمطمئن(المرتبة 108 سنة 2016م). وعليه، الريع النفطي قد قوض التنمية الاقتصادية في الجزائر، وأعاق الإصلاحات الاقتصادية والانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق، وقامربنفر الاستثمارات الأجنبية،كل هذا بسبب عجز التنظيم والإدارة على مراقبة الفساد، وبالتالي التحديات المؤسساتية التي تواجهها سلطات البلد قد أفسدت آفاق النمو والتنويع بقيادة الممارسات الريعية التي جعلت من الاقتصاد عرضة لبراثن نقمة الموارد،فالافتقار إلى التقدم في النمو والتنويع في الغالب يعود إلى إتباع استراتيجيات مضللة على الرغم من المحاولات التي بذلت لحفز الانتعاش والبدء في إصلاحات هيكلية.فمعظم البلدان المنتجة للنفط تتقاسم ميراثا تاريخيا ومؤسسيا مشتركا إلى جانب تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى التي من بينها:[48] بطء النمو الاقتصادي وضعف الروابط مع الاقتصاد العالمي.

الهوامش والمراجع:

-[1]سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثالث، 2005، ص35.

-[2]زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية تندرج ضمن أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013م، جامعة سطيف 01، ص04.

-[3]Géraud Magrin, l'Afrique entre « malédiction des ressources » et « émergence » : une bifurcation?, Revue Française de Socio-Économie2015/2 (Hors-série),PP107-108.

-[4]Jagdish N. Bhagwati, Immiserizing Growth: A Geometrical Note, The Review of Economic Studies, Vol. 25, No. 3 (Jun., 1958), p201.

-[5]Jagdish N. Bhagwati, Distortions and Immiserizing Growth: A Generalization, The Review of Economic Studies, Vol. 35, No. 4 (Oct., 1968), p481.

-[6]Ebrahim-zadeh C.,"DutchDisease : Too Much Wealth Managed Unwisely ", Finance and Development ,International Monetary Fund , Mars 2003, P50.

-[7]Sachs J.D. &Warner A.M., "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995,P04.

-[8]Gregory,R.G,"Some implication of the growth mineral sector ", Australian Journal of the Agricultural Economics ,Vol. 20, N° 02, Aout 1976, PP71-73.

- [9]شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013م، ص أ.

-[10]Sachs J.D. &Warner A.M, "Natural Resource Abundance and Economic Growth",December 1995, Ibid, PP01-28.

-[11]Sachs J.D. &Warner A.M, "Natural Resource Abundance and Economic Growth", Center for International development and Harvard Institute for International development , Harvard University , Cambridge , November 1997, PP01-03.

-[12]Gylfason ,T, Natural Resources ,Education , and Economic Development, European Economic Review 45, 2001,P849.

-[13]Michael. L. Ross, Does Oil Hinder Democracy? World Politics, Vol.53, N°3, April 2001, P329.

-[14]World Bank, Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century, Washington, D.C, 2006, P41.

-[15]Lam Ricky &Wantchekan Leonard, " Political Dutch Disease ", Working paper, April 2003, PP2-3.

-[16]Ross Michael L. , "The Political Economy of the Resource Curse", World Politics , 51 , Junuary 1997, P: 297-322.

-[17]Corden,M., "Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation",Oxford Economic PapersNew Series , Vol 36 , Nov.1984, PP360-361.

-[18]Sid Ahmed. Abdelkader, du « dutchdisease » a l' « opepdisease »: quelques considerationstheoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de petrole, Revue Tiers Monde, Vol. 28, No. 112, 1987, PP889-890.

-[19]Marie-Pierre.A ," Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie ", Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier1998, P120.

-[20]Edwards,S.," Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link" , National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1985 , PP 1-10.

-[21]أندرو وارنر، الانتعاش المستعصي، مجلة التمويل والتنمية/ العدد 50/ سبتمبر2013، ص24.

-[22]Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks , Rules, and Institutions - A View From MARS ", IMF, WP/06/27, 2006, P04.

-[23]Alfredo Baldini, Fiscal Policy and Business Cycles in an Oil-Producing Economy: The Case of Venezuela," IMF Working Paper 05/237, 2005, p20.

-[24]Ali Alichi and RabahArezki, An Alternative Explanation for the ResourceCurse: The Income Effect Channel, IMF Working Paper- WP/09/112-, 2009, P11.

-[25]ستيفن بارنيتورولاندوأوسووسكى، ما الذي يرتفع: لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة تمويل والتنمية، مارس 2003م، المجلد 40، العدد 01، ص 27.

-[26]Paul Collier, The Political Economy of Natural Resources, Social Research, Vol. 77, No. 4, From Impunity to Accountability: Africa's Development in the 21st Century (WINTER 2010) , P1107.

-[27]J. A. Robinson, R. Torvik, T. Verdier, "Political Foundation of The Resource Curse ", Journal of Development EconomicsV 79 , 2006, pp 447 -468.

-[28]LEITE.C, and J. WEIDMANN, "Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth." IMF W P99/85,1999, PP01-32.

-[29]أنور شاه ومارك شاكتر، محاربة الفساد، مجلة التمويل والتنمية/ العدد 4/ ديسمبر2004، ص41.

-[30]كرسي غريغات وسوزان يانغ، أثمن موارد الأرض: نعمة أكبر من اللازم،مجلة التمويل والتنمية/ العدد 50/ سبتمبر2013، ص09.

-[31]أحمد بن بيتور: اقتصاد أضعفته لعنة الموارد، مقال نشر في جريدة الخبر بتاريخ: 2013/03/31م، تم إطلاع عليه يوم 01 جوان 2017م في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.djazairess.com/elkhabar/329528

-[32]Mehlum H. , Moene K. &Torvik R. , "Institution and The Resource Curces ", The Economic Journal Vol.116 , Junuary 2006 , PP :1-20.

-[33]Christian Eigen-Zucchi, Gunnar S. Eskeland et ZmarakShalitzi, Les institutions ne servent pas seulement la croissance, Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2003, Volume 40, Numéro 02, P43.

-[34]Michael Ross ,"The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor". In ,"Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action ", Bannon Lan &Collier Paul , The World Bank , Washington , D.C.2003, PP17-34.

-[35]Mohammed Hachemaoui, « La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie ? Réexamen critique des théories de « l'État rentier » et de la « malédiction des ressources » », Revue française de science politique 2012/2 (Vol. 62), p. 209.

-[36]Terry Lynn Karl, The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States, University of California Press,1997 , P16.

-[37]Daron Acemoglu, Causes profondes de la pauvreté,Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2003, Volume 40, Numéro 02, PP28-30.

-[38]INTERNATIONAL MONETARY FUND, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007, PP03-05.

-[39]Carneiro Francisco G, " Development Challenges of Resource-Rich Countries: The Case of Oil Exporters ", working paper, The World Bank, Africa Region , 2007**,** P18**.**

-[40]Peter S. Heller, Pour une aide efficace: L'accroissement du volume de l'aide n'est que la première d'une longue série de décisions et de choix difficiles, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Septembre 2005, Volume 42, Numéro 3, P11.

-[41]Sid Ahmed, Abdelkader, "Rente pétrolière: quelques problèmes théoriques ", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris,1991, p35.

-[42]Gylfason ,T, Ibid, PP851-852.

-[43]Eric A. Hanushek, L'importance de la qualité de l'enseignement, Finances & Développement - magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02, P15.

-[44]Emanuele Baldacci, Benedict Clemens, Qiang Cui et Sanjeev Gupta, Que faire pour aider les pauvres? Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02, PP22-23.

-[45]kin bing wu venitakaul et deepashankara, La révolution silencieuse, Finances & Développement - magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02, P15.

-[46]IMF, " Algeria: Algeria: Selected Issues ",IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International MonetaryFund Washington, D.C, P20.

-[47]Luis, Martinez, Algérie: l'illusion de la richesse pétrolière, Les études du CERI,N° 168, Septembre 2010, P08.

-[48]جورج ت.عابد، وعد لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة شرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة؟، مجلة تمويل والتنمية، مارس 2003م، المجلد 40، العدد 01، ص 11.

الملحق رقم 01: المتغيرات المستعملة في الدراسة

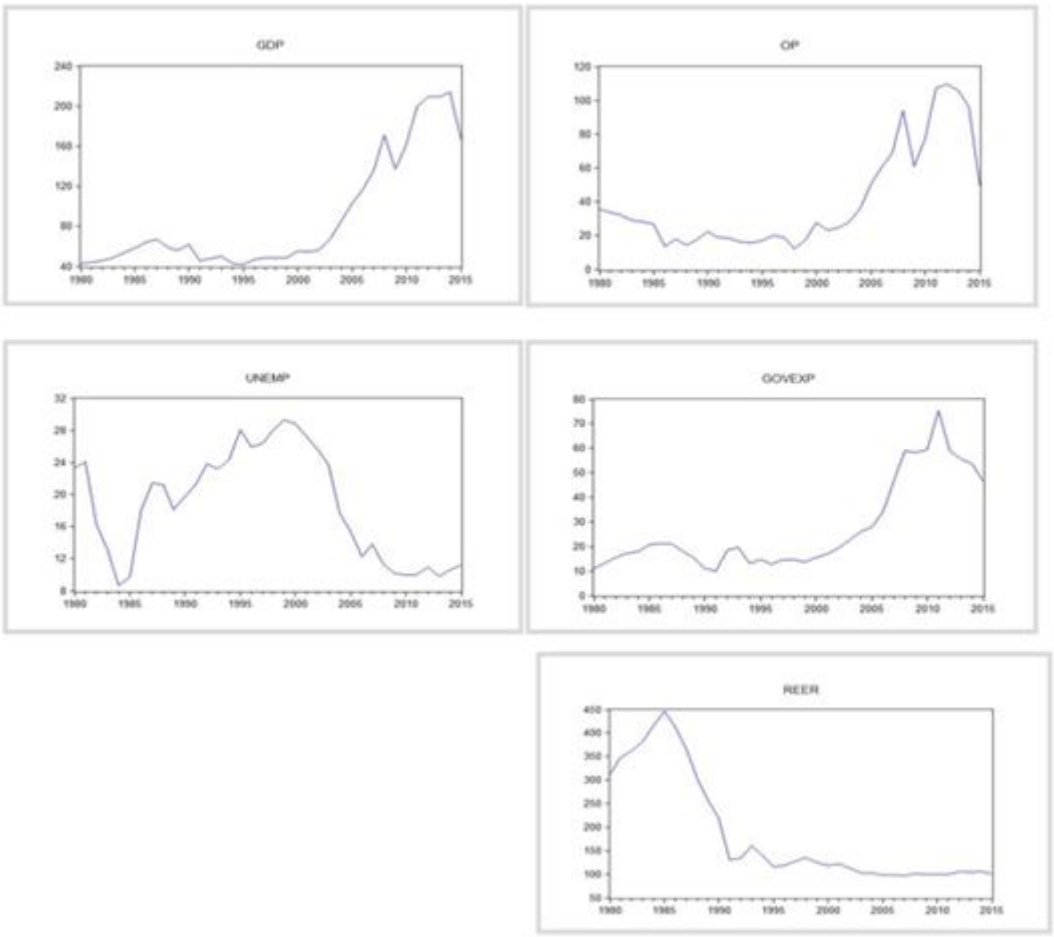

المصدر: مخرجات